



الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدائمك)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونثاليت فرانكو (باراغواي).  
(A/70/PV.40)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.  
البند ٤٢ من جدول الاعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا  
تقرير الأمين العام (A/70/120)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار ٥/٧٠، الذي اتخذ في الجلسة الأربعين، أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقصر على ١٠ دقائق وتدي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): تعلن سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدها الصادق للبيانات التي أدلى بها اليوم بالنيابة عن الجماعة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



من المرجح أن يصوتوا مؤيدين لمرشح يدعم استبدال الحصار بسياسية لزيادة دعم أصحاب الأعمال التجارية المستقلة. وفي ذلك الاستطلاع نفسه، أكد ٨١ في المائة من الناخبين المسجلين أنهم يرجح أن يصوتوا لمرشح يدعم استبدال الحصار بسياسة لزيادة دعم حقوق الإنسان. ومهما كان صيغة توجيه أسئلة الاستطلاع، فقد أكدت النتيجة الساحقة على ضرورة إنهاء الحصار.

إن معارضة تلك السياسة اللإنسانية في الوقت الحالي تكاد تكون عالمية في طابعها. وعبارات رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الملهمة والمثيرة للمشاعر التي وردت في خطابه في افتتاح أعمال الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ لا تزال هامة:

” ونحن نملك الخيار. ويمكن أن يذكرنا التاريخ بأننا الجيل الذي اختار نقل جدل القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين. وأجل اتخاذ الخيارات الصعبة ورفض التطلع إلى الأمام وفشل في المواكبة لأننا عرفنا أنفسنا بما نعارضه من مسائل عوضا عما نؤيده؛ أو يمكننا أن نكون الجيل الذي يختار الوصول إلى بر الأمان بعد عبور المياه الهائجة وتتوحد كلمته لخدمة المصلحة المشتركة للبشر، وفي نهاية المطاف إعطاء معنى للوعد المتأصل في الاسم الذي تحمله هذه المنظمة - الأمم المتحدة.“ (A/64/PV.3، ص ١٥)

فلنترك جدل القرن العشرين وراءنا. ولنكف عن اتخاذ الإجراءات غير القانونية والانفرادية. وعوضا عن ذلك لتتطلع إلى المستقبل، ولنواكب العصر ولنستجيب لنداء المجتمع الدولي الملح والثابت. فالقرار ٥/٧٠ ليس مجرد أحد الطقوس السنوية في الأمم المتحدة. إنما هو مسألة حياة أو موت لـ ١٢ مليون كويتي تقريبا. وبطبيعة الحال، صوتت سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤيدة للقرار ٥/٧٠. ومع ذلك، نحن نؤمن

والولايات المتحدة الأمريكية؛ وإنما هو بسبب طابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، ينتهك أيضا الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى.

في وقت كانت دول ومؤسسات عريضة الثراء تنظر بارتياح إلى كفاحنا من أجل التنمية ولا تقدم سوى وصفات مربية وآراء تافهة، شمر الشعب الكويتي عن ساعده وبذل الكثير تطوعا منه وبطريقة مسّت قلوب شعبنا وأرواحه. ولا يمكن لأي مبلغ محسوب الدولار أن يعبر بشكل كاف عن قيمة مثل ذلك الدعم والتضامن والشراكة التي أبدتها الكويتيون الذين لم يطلبوا شيئا في المقابل. إن العبارات لا تسعفنا للتعبير عن تقديرنا بالقدر الكافي.

وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الحصار ليس غير قانوني فحسب، بل لا يمكن استدامته أخلاقيا. وكتب توماس باين في مقدمة مقاله الشهير ”المنطق السليم“،

”إن التعود لمدة طويلة على عدم التفكير في أمر خاطئ يضيف عليه غطاء سطوحيا من الشرعية ويشير في البداية احتجاجا قويا دفاعا عن العرف. لكن سرعان ما تهدأ النفوس. فالوقت أكثر قدرة من العقل على الاقتناع“.

وهذا هو الحال اليوم فيما يتعلق بالحصار. فالمواطنون من مختلف أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية ينضمون إلى المجتمع الدولي ويعربون بشكل متزايد عن معارضتهم لهذه الجزاءات الانفرادية ويدعون إلى رفعها. فعلى سبيل المثال، يشكل المجتمع الكويتي الأمريكي في قضاء ميامي - ديد أكبر تجمع للكويتيين خارج الجزيرة. وتبرز أهمية المجتمع في الانتخابات المحلية والوطنية مرارا وتكرارا خلال الدورات الانتخابية وكثيرا ما ينسب إلى أفرادها الفضل في التحكم في سياسة الولايات المتحدة نحو كوبا أو ينتقدونهم على ذلك. وبين استطلاع في عام ٢٠١٤ لذلك المجتمع، أجرته جامعة فلوريدا الدولية أن نسبة ٥٧ في المائة من الناخبين المسجلين

التدابير المطبقة على كوبا. وذلك يؤكد على عدم قانونية سياسات الولايات المتحدة تجاه الشعب الكوبي، التي استمرت ٥٥ عاما. كما يؤكد القرار على رفض الدول الأعضاء لسياسات الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض العقوبات الأحادية الجانب والإجراءات القسرية على الشعوب في محاولة للتأثير على خياراتها الوطنية وحريتها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر مرفوض وغير قانوني وغير ديمقراطي أيضا.

وما فتئت الجمعية العامة تؤكد عاما بعد عام وتحدد رفضها للتدابير القسرية والانفرادية التي تؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية، وهو ما عبرت عنه أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذين نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). وقد أكدت على ذلك أيضا القمم السابقة والاجتماعات الوزارية لمجموعة ال ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز برفضها لهذه التدابير القسرية كوسيلة لتصفية الحسابات السياسية. ونود هنا أن نعتبر عن ترحيبنا بعودة العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين كوبا والولايات المتحدة، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وهي خطوات إيجابية ونتوقع خطوات أخرى تسفر عن رفع الحصار رفعا كاملا.

ويعاني شعبنا منذ عام ١٩٩٧ من حصار اقتصادي ظالم فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على بلدنا ويتم تجديده سنويا مما أثر سلبا على جميع مناحي الحياة بتقييد التعاملات المصرفية والحصول على المنع والقروض، وعلى قطع الغيار للطائرات والسكك الحديدية. بل أدى عدم الحصول على قطع غيار الطائرات إلى سقوط بعضها مما نجم عنه مصرع الركاب من أطفال ونساء ورجال. كما أثر على فرص التعاون الدولي مع الدول الأخرى وتحقيق تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية

بالتغيير ويحدونا الأمل في ألا تكون هناك حاجة بعد الآن إلى أن نجتمع هنا العام المقبل للتصويت على هذا النص مرة أخرى.

**السيد محمد (السودان):** أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أرحب بيننا بوجود السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، هنا اليوم.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلت به سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به الكويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.40).

ويود وفد بلدي أن يوضح موقفه بعد التصويت على مشروع القرار A/70/L.2 المعروض علينا في إطار البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". لقد صوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار لاقتناعنا المبدئي التام بضرورة إنهاء ذلك الحصار المفروض على كوبا. وانطلاقا من إيماننا بضرورة أن تتحدث الجمعية العامة بصوت واحد تعبيرا عن إدانتها الشاملة لكل العقوبات القسرية الأحادية الجانب التي تخالف بطبيعتها القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحرية التجارة والملاحة الدوليتين والأعراف التي تحكم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول.

واعتمدنا قبل بضعة أسابيع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) الذي تتضمن الفقرة ٣٠ منها حث الدول الأعضاء بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، كتلك

الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما فتح فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدين، التي كانت معطلة لعقود. وفي الوقت الحالي، نشعر بالقلق من استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي حين تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن قلقها حيال الحصار المفروض على كوبا، فإنها تأمل أن يؤدي إلى رفعه قريباً استئناف العلاقات الدبلوماسية، الذي يشكل الخطوة الأولى للموسمية نحو التطبيع الحقيقي للعلاقات. وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تلك الخطوة ستعود بالمنفعة المشتركة على البلدين إذ أنها ستهدئ بيئة مواتية لزيادة تعزيز الحوار والتعاون بين البلدين، مما يسهم بدوره في تحسين رفاه الشعب الكوبي وحكومته ويسمح لكوبا بالانخراط في التبادلات التجارية والاقتصادية الدولية مع الدول في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة فيلتيشكو (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):** تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتؤكد، مرة أخرى، عدم جواز فرض تدابير قسرية انفرادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ذات السيادة. ونرى أن هذه الإجراءات تتعارض مع قواعد القانون الدولي الرئيسية، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠.

وقد أكد إنشاء وظيفة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، في عام ٢٠١٥، حسن توقيت هذه المسألة والحاجة إلى استعراض الممارسة الضارة المتمثلة في فرض تدابير قسرية انفرادية بهدف القضاء عليها لاحقاً. ولا وجود لأي تدابير قسرية انفرادية جيدة. فهي دائماً لا تفيد سوى الطموحات

للألفية وعلى فرص تحقيق السلام والاستقرار في البلد. لذلك فإن تضامناً مع الشعب الكوبي الصديق وحكومته تضامناً يعبر عن رفضنا من حيث المبدأ لهذه السياسة العدوانية والحصار غير القانوني والظالم، وكذلك يعبر عن معرفة عميقة وإحساس مشترك بالمعاناة والخسائر التي تكبدها الشعب الكوبي، من خلال التأثير على حقه في النمو وحقه في الحصول على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والغذاء والثقافة وفرص التمويل الدولي والإقليمي والاستفادة من التجارب الإنسانية. ويقع التأثير الأكبر بالطبع على الفقراء. إننا نثمن موقف مفوضية حقوق الإنسان في جنيف بتعيين مقرر خاص بالآثار السالبة للعقوبات القسرية الأحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان. وندعو إلى دعم عمل المقرر الخاص الحالي ودعم وتطبيق ما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

حتاماً، إن وفد بلدي إذ يعبر عن تضامنه مع كوبا، يؤكد على أنه من الأهمية بمكان أن تتضامن كل الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية، في رفض العقوبات والإجراءات الأحادية الجانب وغير القانونية التي تفرض على الدول النامية. ويدعو وفد بلدي إلى ضرورة رفع الحصار وإيقاف هذه العقوبات المفروضة على كوبا وبلدنا وسائر الدول والشعوب التي تتعرض لهذه السياسية القاسية غير الإنسانية.

**السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)** (تكلم بالإنكليزية): تعلن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ماليزيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/70/PV.40).

وفي عصر الترابط، يشكل التعاون والمشاركة عاملين رئيسيين للتعايش السلمي والمنفعة المتبادلة. وفي ضوء ذلك، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستئناف العلاقات

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.40).

لقد خلق الحصار المفروض على كوبا، منذ عقود طويلة، سابقة مرفوضة في التعامل بين الدول على نحو يتعارض والقانون الدولي، وعرض كوبا وشعبها، بشكل عبثي لا طائل منه، لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع الإجماع الدولي الرافض للحصار المفروض على كوبا، وهو الحصار الذي أدى حتى الآن، إلى إلحاق خسائر مادية فاقت قيمتها ١٢١ بليون دولار أمريكي.

وللسنة الرابعة والعشرين على التوالي تجتمع الجمعية العامة لتؤكد، بأغلبية أعضائها الساحقة، عدم شرعية ولاإنسانية الحصار الذي فرضته الإدارات الأمريكية المتعاقبة على كوبا وشعبها، وتعارض هذا الحصار مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وفي مقدمتها مبادئ السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقواعد التجارة الدولية والتنمية.

وإننا إذ نرحب بالتغييرات المستجدة في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، وبإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإقرار الرئيس الأمريكي بأن الحصار قد تجاوزه الزمن ولا بد من إلغائه، فإننا نجد الدعوة لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٥٩ لا يزال ساريا حتى يومنا هذا بالرغم من دعوات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات المتخصصة المتكررة لرفعه.

السياسية للبلدان التي تشرع فيها، ولا تأخذ أبدا في الاعتبار مصالح الدول التي تُتخذ ضدها.

إن الحصار المالي والاقتصادي على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يخلق حواجز اصطناعية أمام التجارة، ويعوق تنمية الاقتصاد الكوبي. وعلاوة على ذلك، وللسنوات عديدة ظل الحصار ينتهك الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الكوبيين. وتؤيد بيلاروس الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تحديد نموذج التنمية الخاص بها. وأي محاولة من جانب بعض الدول لتغيير النظم السياسية الداخلية للدول الأخرى باللجوء إلى الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من وسائل الضغط غير مقبولة وتأتي بنتائج عكسية.

وفي هذا الصدد، تدعو بيلاروس إلى نهاية سريعة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فالرفع الكامل للجزاءات يمكن أن يكون واحدا من أهم الخطوات العملية في التطبيع الناشئ للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. وقد انعكست الحاجة إلى إنهاء هذه التدابير القسرية الإنفرادية في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ (القرار ٧٠/١) الذي عقد في أيلول/سبتمبر، واعتمده بالإجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وربما قد حان الوقت لاتخاذ الخطوات المقابلة لتنفيذ الوثيقة الختامية، بما في ذلك من خلال إنهاء التدابير القسرية الانفرادية.

**السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): بداية أرحب بحضور السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، وأجدد له باسم بلادي، التأكيد على دعمنا الكامل لحكومة كوبا وشعبها الصديق في وجه الحصار الجائر الذي دأبت الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية على فرضه، على مدى عقود طويلة من الزمن، على كوبا.

الذي يحتاجونه للتدفئة، نتيجة للتدابير القسرية التي يفرضها من يزعمون الحرص على الشعب السوري.

ونذكر في هذا السياق بأن فرض دول تدابير قسرية انفرادية يمثل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومنها القرار ٦٨/٢٠٠ المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". وكذلك القرار ٦٩/١٨٠ المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد" الذي تؤكد فيه الجمعية العامة إيدانها ورفضها للتدابير الاقتصادية الانفرادية باعتبارها تعرقل الأعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

إن الجمعية العامة مدعوة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والتدابير القسرية الجائرة الانفرادية والسياسات العدائية التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تحالف القانون الدولي، وهي سياسات ترقى إلى مستوى العدوان وتنتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي أن تزال جميع أشكال الحصار والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا وعلى العديد من دولنا الأعضاء ومن بينها بلادي سوريا.

ونأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية، احترام الولايات المتحدة الأمريكية له، والتزام مؤسساتها التشريعية به كإعمال لقواعد القانون الدولي. وانطلاقاً مما سبق، فإن بلادي سوريا قد صوتت مؤيدة للقرار ٥/٧٠.

**السيد خايي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):**  
نرحب بوزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيث باريا، الموجود معنا اليوم.

إن تصويت ١٩١ دولة اليوم تأييداً للقرار ٥/٧٠، يؤكد مرة أخرى إقرار الدول الأعضاء بعدم شرعية الحصار المفروض على كوبا وضرورة إنهاءه بشكل فوري. وإن تصويت وفد الاحتلال الإسرائيلي معارضا للقرار يثبت مرة أخرى عدم احترام سلطات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي وللميثاق ولقرارات الأمم المتحدة.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تمثل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولي وأداة للهيمنة على الدول والشعوب الأخرى ووسيلة للقسر والإكراه السياسي والاقتصادي. إذ تهدف هذه التدابير إلى إضعاف دول أعضاء والتأثير على استقلالية قرارها السياسي وخياراتها الوطنية والتدخل في شؤونها الداخلية كما أنها تمثل تجسيدا لسياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها الدول التي تفرضها. وكلنا نذكر النتائج الكارثية التي سببها الحصار الذي كان قد فرض على العراق وليبيا والذي كانت له نتائج كارثية على المدنيين في كلا البلدين.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً إيدانها للتدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري وتشدد على الآثار السلبية التي تترتب على هذه التدابير الانفرادية غير المشروعة، إذ تحول هذه التدابير دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الأساسية كالغذاء والدواء والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة ووسائل النقل المدني الجوي ومستلزمات صيانة الطائرات ومعدات الاتصالات وبالتالي فإن هذه التدابير تشكل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري علاوة على الأضرار الفادحة التي تلحقها بالاقتصاد السوري. وهاهو شتاء جديد يحل وملايين السوريين غير قادرين على توفير الوقود

”ينبغي أن نشير أيضاً إلى عملية الانفراج بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، تلك عملية ذات أثر إيجابي ليس على العلاقات بين البلدين فحسب، بل على القارة برمتها. ويسر السلفادور استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي على يقين من أنه، في ظل المناخ الإيجابي الحالي، سوف تتحقق إرادة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتصبح حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن“ (A/70/PV.28، ص ٣)

ومع أن اللوائح الصادرة من وزارتي الخارجية والخزانة والتجارة في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ كانون الثاني/يناير، خطوة في الاتجاه الصحيح بشأن مسائل من قبيل إعادة فتح السفارات وزيارات الوفود، ولجنة العلاقات الثنائية، والسفر إلى كوبا، والاتصالات السلوكية واللاسلكية والتحويلات المالية، فإن هذه التدابير محدودة النطاق ولا تغير إلا جوانب معينة من تنفيذ الحظر. بيد أن الحظر الاقتصادي الذي ما زال سارياً وإجراءات مثل الغرامات الـ ٤٢ غرامة بعدة ملايين من الدولارات المفروضة على شركات الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الأجنبية جراء معاملات مالية مع كوبا، تتسبب في خسائر اقتصادية وتجارية رئيسية لحكومة كوبا، ولهذه المؤسسات التجارية نفسها، واستطراداً، للشعب الكوبي.

وتدعو السلفادور إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ليس فقط لأنه ظالم وغير قانوني، ولكن لأن المجتمع الدولي لا يدعمه. وفي هذا السياق، تعيد السلفادور التأكيد على أهمية الامتثال لأحكام القرار ١٩/٤٧، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ولجميع القرارات الأخرى التي ظلت تتخذها الجمعية العامة كل سنة منذ ذلك

تؤيد السلفادور البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.40)

وأدلى بالبيان التالي تعليلاً لتصويت بلدي مؤيداً للقرار ٥/٧٠، المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن حكومة السلفادور تحترم المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى أنها لا تزال صالحة وينبغي أن تحترمها جميع الدول خلال عملية التغيير التي بدأناها. وقد أصبح أعضاء المجتمع الدولي، حالياً، شهوداً ومؤيدين نشطين للتغييرات الرئيسية على السواء. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة، فإن هذا وقت حاسم بالنسبة لنا، في ضوء الفرص الجديدة والتحديات التي نواجهها، ونحن نضع نموذجاً جديداً للتنمية والتعاون والتضامن فيما بين شعوب العالم. وقد دخلنا مرحلة جديدة فيما يتعلق بمستقبل البشرية عندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)

وإزاء هذه الخلفية، يرحب بلدي بالخطوة الهامة التي اتخذها كل من الرئيس الكوبي، راؤول كاسترو، ورئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، بفتح فصل جديد في التاريخ باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ونعتقد أن من المهم الإشارة إلى تصريح الرئيس أوباما في مؤتمر صحفي، مفاده بأنه لا يمكننا مواصلة القيام بنفس الشيء على مدى ٥٠ عاماً وتوقع نتيجة مختلفة. فهذا التصريح يبين بوضوح المسار الجديد في العلاقة بين البلدين وفيما يتعلق بالحظر الذي يؤثر على الشعب الكوبي. وكما ذكر وزير الشؤون الخارجية في السلفادور في آخر مناقشة عامة،

أنفسهم كطلاب جامعيين شباب في كوبا بسبب الآثار السلبية الحالية للحظر. وبوصفه نظام الجزاءات الانفرادية الأطول عمرا الذي تم فرضه على بلد واحد، فإنه يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي من دون وجه حق. وعلاوة على ذلك يتعارض الحصار مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ولذلك، نشاطر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وأخيراً، تتمسك مملكة تونغامسكا تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي تم قبولها بموجب القانون الدولي، لا سيما مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة الدولية، وبطبيعة الحال، الملاحظة.

ولذلك صوتنا لصالح القرار ٥/٧٠، لدعم حق الشعب الكوبي في التمتع بالحرية التامة في تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

**السيد سيلواميا (زامبيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد زامبيا البيانات التي أدلى بها كل من ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/70/PV.40).

ويرحب وفد بلدي بحضور معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، هذه الجلسة.

ويحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (A/70/120) وبالآراء المعرب عنها فيه. وقد كنا، كدولة، ضمن مجموعة من داعمي كوبا بالتصويت وبالتكلم في معرض تأييد القرارات المماثلة أثناء الفترة التي تزيد على عقدين والتي ظلت الجمعية العامة تنظر خلالها في هذا البند. وقد جددنا اليوم تأكيد دعمنا الكامل وصوتنا مؤيدين للقرار ٥/٧٠.

الحين بشأن هذا البند، والتي تؤكد على ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتؤيد السلفادور، وهي بلد ملتزم بالعمل من أجل التعايش السلمي بين الدول، القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي ضد كوبا تأييداً تاماً وصوتت مؤيدة له. وختاماً، نكرر تطلعات شعبنا وحكومتنا الثلاثة التالية. نأمل، أولاً، أن ترفع حكومة الولايات المتحدة الحصار؛ ثانياً، أن يستمر الحوار بين كوبا والولايات المتحدة؛ وأخيراً، وبعد سنوات عديدة، أن تتمكن نحن في الأمريكتين من الجلوس حول طاولة واحدة من دون استبعاد أحد.

**السيد مانجيسي (تونغا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نرحب بوجود وزير خارجية كوبا.

أخذت الكلمة لأشرح موقف وفد بلدي بشأن القرار ٥/٧٠ الذي اتخذ في وقت سابق اليوم، بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. إن هذه المسألة مهمة لوفد بلدي بالقدر الذي جعلنا نأخذ الكلمة لأول مرة، وتكلم بشأنها، مواصلة للدعم الذي أبديناه في السنوات السابقة، عن طريق التصويت مؤيدين لها.

فبعد أكثر من عقدين من نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال، يعكس القرار الذي تم اتخاذه في وقت سابق تغييرات هامة في الظروف الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونؤيد المرشحين باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين هذين البلدين، والخطوات المتخذة التي تغير من الحظر على نحو إيجابي. فهذه الخطوات الإيجابية الأولية نحو تطبيع العلاقات الثنائية حتى الآن لم تصل إلى حد رفع الحصار الذي يبقى سارياً حالياً.

وقد تسبب الحصار على مدى عقود في ضرر اقتصادي كبير، يصل إلى بلايين الدولارات، وأدى إلى معاناة لا توصف للشعب الكوبي، ناهيك عن الصعوبات التي تواجه مواطنينا



والخبرة في قطاعات حيوية مثل التمويل والتكنولوجيا والتعليم والصحة، من بين أمور أخرى.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يؤكد للشعب الكوبي تضامن زامبيا المستمر معه بشأن هذه المسألة. وبالمثل، نثني على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخراً. وسندعم كل الجهود الرامية إلى استعادة العلاقات بين البلدين. ولذلك السبب، نواصل دعم دعوة الأمم المتحدة إلى رفع الحصار الاقتصادي على كوبا.

**السيد أميهاي بيفاس (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية):  
اسمحوا لي أن أقول إن إسرائيل تتابع باهتمام كبير عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا وأن أوضح أن تصويتنا هو تعبير عن التزامنا بعلاقتنا الخاصة مع الولايات المتحدة.

**السيد بيركايا (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية نرحب بوجود وزير الخارجية برونو رودريغيث باريا في هذه المناسبة الهامة للغاية، ونعرب عن تقديرنا لذلك.

ويؤيد وفد إندونيسيا البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وجمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/70/PV.40).

تظل إندونيسيا بلدا ملتزما بالسلام والعدالة والمساواة، التزاما بتاريخها وطابعها الوطني. ولهذا السبب، تقف إندونيسيا أمام هذا المنتدى مرة أخرى لتعبر عن تأييدها الذي لا يكل لإنهاء الحظر المفروض على كوبا. يجب علينا تجاوز بقايا ذلك الزمن الماضي دونما إبطاء، إذ ليس هناك من مبرر لوجودها في الألفية الجديدة التي نبنيناها معا. وسأعدد أربعة أسباب وجيهة لإنهائه.

أولاً، إنه يتنافى مع مبادئ التساوي في السيادة لكل الدول الأعضاء وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية

وما تزال زامبيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار سريان الجزاءات، بعد ٥٣ عاماً من الحظر و ٢٣ عاماً من قرارات الجمعية العامة المتتالية. وتظل زامبيا قلقة إزاء استمرار سريان العديد من القوانين واللوائح. فلا آثارها في كثير من الأحيان طبيعة تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى بالإضافة إلى المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. ولا تزال كوبا تواجه قيود شديدة تحد من مقدرتها على الحصول الأموال اللازمة لتنميتها من الأسواق الدولية.

نحن لسنا غافلين عن التطورات على أرض الواقع، ونثني على الإنجازات الدبلوماسية التي أدت إلى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وترحب زامبيا بقرار كل من فخامة الرئيس راؤول كاسترو، رئيس كوبا، وفخامة الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، بإستئناف العلاقات الدبلوماسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب زامبيا بالتدابير الأخرى اللاحقة التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك القرار المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير بتعديل لائحة مراقبة الأصول الكوبية وأنظمة إدارة التصدير. وترحب كذلك بقرار الولايات المتحدة باتخاذ تدابير لشطب كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وفقاً لما أعلن عنه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وعلى ذلك، يرى وفد بلدي أن أمامنا فجراً جديداً، وأن عودة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا إلى طبيعتها تلوح في الأفق. ونحن بحاجة إلى دعم الجهود الجارية حتى لا يذهب الزخم الذي تولد حتى الآن أدراج الرياح. ولا ينبغي أن يسمح لأحد أن يبدد الزخم الذي تولد بالفعل. ونحن ندرك أن الجزاءات الانفرادية على كوبا لا تزال سارية. إن شعب ذلك البلد العظيم لا يزال يعاني من آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بلده. وتفرض قيود شديدة على حقه في تقرير المسار التنموي الخاص به، مع تقلص مقدرته بدرجة كبيرة على الحصول على التكنولوجيا الدولية

رابعا، إن تجربتنا الإقليمية في جنوب شرق آسيا أكسبتنا ثقة هائلة بأن المشاركة تأتي بنتائج أفضل من العزل، للنهوض بالأهداف النبيلة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد حان الوقت للعلاقات بين الأطراف المعنية لأن تتحول من خلال الحوار البناء. وينبغي لكوبا أن تكون قادرة على ممارسة حقها في التطور والنمو، من دون إعاقة جراء القيود المفروضة على تجارتها وأنشطتها الأخرى.

وإن كان صحيحا حدوث بعض التقدم الملموس في الآونة الأخيرة، من قبيل تخفيف القيود على السفر إلى كوبا وإزالة العقبات التي تعترض التحويلات المالية، فإن النتيجة المفضلة هي رفع الحصار بشكل كامل. وتحت إندونيسيا الدول على الكف عن تطبيق قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لرعاياها أو لأي أشخاص آخرين يخضعون لولايتها، وبحرية التجارة والملاحة.

في ضوء كل الاعتبارات التي أشرت إليها آنفا، تواصل إندونيسيا دعم هذا القرار، وتكرر الدعوة إلى الوقف الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا.

وأخيرا، رسالتنا بسيطة. ورسالتنا واضحة. يجب أن ينتهي هذا الحصار، ويجب أن ينتهي الآن.

**السيد لوكاس (أنغولا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالسيد برونو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا في هذه الجلسة.

إن جمهورية أنغولا صوتت لصالح القرار ٥/٧٠، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي تعليقه التصويت هذا، تؤيد أنغولا البيانات التي أدلى بها ممثل سيراليون باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية

للدول الأخرى على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. فميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على أنه يجب على الدول الأعضاء أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. إن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا ينتهك الميثاق انتهاكا واضحا. فجميع الدول الأعضاء متساوية. ولا أحد فوق الآخرين، إذ أننا ملزمون بمبادئ العلاقات الودية بين الأمم. والحوار دائما هو القاعدة التي تلتزم به كل دولة متحضرة لتسوية الخلافات، هنا في الأمم المتحدة. وينبغي أن يسود التعاون بدلا عن المواجهة.

ثانيا، لقد تسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في معاناة اقتصادية واجتماعية كبيرة لا يمكن تبريرها على أسس إنسانية. وقد أسفر عن سنوات من الحرمان للشعب الكوبي، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين. وهذا عبء كبير على بلد نام يمكن أن يستفيد شعبه كثيرا من حسن نية البلدان المتقدمة. ما يرحنا نناقش رؤية طموحة للقضاء على الفقر من خلال خطة تنمية شاملة لما بعد عام ٢٠١٥. وهي لن تكون شاملة ما لم تشارك أكثر الفئات ضعفا، بما فيها الشعب الكوبي، في العملية وتستطيع حني ثمار التنمية من دون أي قيود من قبل أياد خارجية.

ثالثا، تؤدي الجزاءات إلى نتائج عكسية تقيد الفرص والفوائد الاقتصادية لكوبا والبلدان الأخرى، بما فيها البلدان التي تحافظ على علاقات اقتصادية وتجارية معها. وفي هذه العملية، تنتهك سيادة الدول الأخرى وولايتها على تشريعها الوطنية الخاصة. وليست كوبا الضحية الوحيدة. فنحن كذلك، البلدان النامية والشركاء التجاريين والمستثمرين الماليين، أيضا ضحايا لذلك الحظر الذي لا محل له.

بهدف تقوية نواحي اساسية من سياسات الحظر، مانعة بذلك الرئيس اوباما من تمرير تدابير تنفيذية جديدة او تنفيذ تلك التي قد مررت بالفعل.

ويؤثر الحظر على الرفاه المادي والنفسي والروحي للشعب الكوبي، ويضع عقبات شديدة أمام تنميتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مع وقع سلبي كبير جدا على قطاعات حساسة من قبيل الرعاية الصحية، والتعليم، والغذاء، والتغذية. وهذا إجراء غير قانوني ومخالف.

وتلاحظ أنغولا مع القلق استمرار فرض الحظر خارج الحدود، ولا سيما في النواحي المصرفية والمالية. وللأسف، تتمسك الولايات المتحدة بهذا الموقف على الرغم من التقدم الواضح الذي حققته كوبا في مجالات متعددة حيث ساعدت الكثير من البلدان المحتاجة. وكان من أحدث الأمثلة على تعاون كوبا مساهمتها القيمة في الجهود العالمية لمكافحة وباء الإيبولا الذي يعصف بمنطقة أفريقيا الغربية بإرسالها مئات الفنيين في مجال الصحة وتحقيق نتائج مذهلة في مكافحة هذا الوباء.

إن أنغولا تقر وتشجع مرة أخرى جهود الأمين العام الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي، التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويتم تنفيذه منذ أكثر من نصف قرن. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة.

بالإضافة إلى ذلك، نشجع الولايات المتحدة على الانضمام إلى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي دعت باستمرار، من خلال العديد من القرارات ذات الصلة، إلى إنهاء الحظر، بهدف توفير بيئة مواتية للتعاون المثمر بين البلدين، ومع أمريكا اللاتينية عموماً.

باسم بلدان حركة عدم الانحياز؛ وممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وما برحت أنغولا تتابع عن كثب العملية التي أدت إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، الأمر الذي نرحب بها ترحيباً حاراً. ولكن، وبالرغم من أن الرئيس اوباما قد قام بعمل عدالة تاريخي باعلامه الكونغرس الامريكي عن ازالة كوبا من لائحة الدول التي ترعى الارهاب، فان ذلك لا يعني أن هناك تخفيفاً للمحظورات والقيود التي تفرضها القوانين واللوائح والمتعلقة بالحصار المفروض على كوبا.

في هذا السياق، تعيد انغولا التأكيد على الحاجة الماسة لوقف الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا الذي ينتهك حق الشعب الكوبي في التنمية، يتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي. كما ينتهك الحظر المفروض حقوق الإنسان للشعب الكوبي، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد التجارة الحرة.

ترحب انغولا بالرغبة التي عبر عنها الرئيس باراك اوباما في العمل نحو انهاء الحصار المفروض على كوبا وتشجيع الطرفين على العمل نحو التطبيع الكامل للعلاقات، بما فيها، العلاقات الاقتصادية، وفي اقرب وقت ممكن. أن الحصار المفروض على كوبا هو من طرف واحد، وهو أكثر نظم الجزاءات ظلماً وقسوة وأطولها مدة على الإطلاق.

وفقاً للتقرير الذي قدمته كوبا للجمعية العامة، (انظر A/70/120) فإن الضرر الاقتصادي الذي لحق بالشعب الكوبي يعادل، بالاسعار الجارية، أكثر من ١٢١ مليون دولار. وتأسف أنغولا لأن الكونغرس الامريكي لم يوافق بعد على اي من مشاريع القوانين الهادفة إلى ازالة، على الاقل، بعض أكثر تدابير الحظر وضوحاً. ولكن على العكس من ذلك، فقد تم تقديم حوالي عشر مبادرات قضائية للكونغرس الامريكي،

وعلى الرغم من عبء الحصار، فقد أظهرت كوبا التزامها بالتعاون الإنمائي، بمساعدة دول عديدة في المنطقة في مجالات التعليم، الصحة، والمساعدة الإنسانية وما شابهها. وفي الآونة الأخيرة، ساهمت مساهمة بارزة في مكافحة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا.

إن زمبابوي تنضم إلى أعضاء الجمعية الآخرين في المطالبة برفع فوري وغير مشروط للحصار، بغية السماح لأبناء شعب كوبا بأن يقرروا بحرية مصيرهم الاقتصادي والاجتماعي، شأنهم في ذلك شأن أية دولة أخرى ذات سيادة. وننضم أيضا إلى دول أعضاء أخرى في رفض تعميم وتطبيق القوانين الوطنية ذات التأثير الذي يتجاوز الحدود الوطنية، وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما يشمل الجزاءات الانفرادية، التي تستهدف بشكل رئيسي البلدان النامية الساعية إلى تأكيد سيادتها. وزمبابوي، بصفتها ضحية تلك الجزاءات الاقتصادية الذميمة وغير القانونية وغير الأخلاقية، تدرك تأثيرها إدراكاً كاملاً، ولذا فهي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تعميم وتطبيق تلك القوانين والتدابير.

ومع أننا نحيي استعادة الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية كوبا، فضلاً عن تخفيفها بعض جوانب الحصار، فإن زمبابوي ترى أن رفع الحصار بأكمله وفوراً أساسى للتطبيع الكامل للعلاقات. ونعتقد أنه ستكون لذلك مكاسب متبادلة لكلا البلدين، في صيغة إيجاد فرص جديدة للأعمال والتجارة.

ختاماً، إن نتيجة تصويت اليوم على القرار ٥/٧٠ تُظهر بوضوح أن المجتمع الدولي مُجمَع في رغبته في نهاية فورية لحصار الولايات المتحدة التجاري على كوبا. واستباقاً لرفع الحصار والتطبيع الكامل للعلاقات الثنائية، نأمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتعين فيها على الجمعية أن تتعامل مع هذا البند من جدول الأعمال.

**السيد شافا** (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أנוه بحضور وزير الخارجية الكوبي بين طهرانينا اليوم، وأن أشكره على بيانه الواضح بشأن الحوار الدبلوماسي الجاري بين بلده والولايات المتحدة.

تؤيد زمبابوي البيانات التي أدلى بها كل من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز؛ وممثل سيراليون باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/70/PV.40).

أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

على مدى الأعوام ال ٢٢ الماضية، واصلت الجمعية العامة إدانة ومعارضة استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي كانت تفرضه من جانب واحد الولايات المتحدة الأمريكية على مفروضا المفروض أن المفروضة من جانب واحد على جمهورية كوبا وشعبها. وما فتئت الجمعية العامة تطالب باستمرار بالرفع غير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا، الذي تسبب في معاناة بشرية هائلة وأضرار اقتصادية لحقت بالشعب الكوبي. ونحن نعتقد أن استمراره هو أمرٌ لا يمكن الدفاع ولا تبريره.

ويشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أكبر عقبة أمام تجارة البلد والطاقت الكامنة لتحقيق تنميته الاقتصادية. وتشاطر زمبابوي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الجمعية رأياً بأن الحصار يشكل انتهاكاً صارخاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، فضلاً عن القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وهو ينتهك أيضاً حقوق الإنسان لأبناء شعب كوبا بتقويض حصولهم على الخدمات الاجتماعية المختلفة.

بلايين الدولارات أو إنفاقها على تحديد مصادر الإمدادات من بلدان أخرى، مما يزيد قيمة معاملات السلع المعنية.

وعلى الرغم من الضائقة التي تجتازها كوبا حكومة وشعباً، فقد شهدنا لديها دليلاً قوياً على الإرادة الطيبة والسخاء تجاه البلدان الشقيقة لها في منطقة البحر الكاريبي وخارجها. وفي الحقيقة، إنَّ كوبا قد ارتقت إلى مستوى التحديات في زمن الشدة، مقدّمة خبرتها وبتشاطرته موارد النادرة بغية مساعدة البشرية. وتودّ حكومة سانت كيتس ونيفس أن تسجّل تقديرها للدعم الذي قدّمته كوبا في مجالات التعليم الجامعي، الرياضة، الثقافة، الطبابة، الرعاية الصحية والزراعة.

ومن المؤسف حقاً أنَّ حكومة كوبا وشعبها قد عانيا، نتيجة هذا التدبير الانفرادي المفروض من قبل الولايات المتحدة طوال أكثر من أربعة عقود. وإننا ننضم إلى بقية المجتمع الدولي في الدعوة إلى نهاية فورية للحصار على شعب كوبا، الذي كان له آثار ضارة على مجتمعتها. ونحثُّ أيضاً الولايات المتحدة على تسريع الخطوات التي اتخذتها فعلياً لكي تطبّع العلاقات مع كوبا رسمياً. وبالقيام بذلك، ستمكّن القوى القائمة من أن تُطلق بفعالية عنان الطاقة القصوى المرتبطة بالتجارة الحرة والمنصفة.

إنَّ هذه فترة هامة للمجتمع الدولي. ففي أعقاب مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتزام قادتنا بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، الذي يبشّر بنقلة نوعية في التنمية والمشاركة، نوّكد مطالبتنا بنهاية لهذا الإجراء الانفرادي، الذي يتنافى مع ذلك المسعى. لذا، فإنه وقت مناسب للتخلّص من هذا الأثر لحقبة ماضية. وبإنجاز ذلك، نحن على ثقة بأنَّه ستكون لدى شعب كوبا فرصة أفضل لتحقيق الأهداف والغايات المرسومة في إطار الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد بيريدج (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية):  
إنَّ حكومة سانت كيتس ونيفس تودّ أن تسجّل دعمها لاتخاذنا اليوم للقرار ٥/٧٠، المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي البداية، تؤيد سانت كيتس ونيفس البيانات التي أدلى بها ممثلو كلٍّ من جمهورية جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وإكوادور، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/70/PV.40).

إنَّ سانت كيتس ونيفس ترحب بإعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة. وكانت تلك لحظة تاريخية، تبشّر بعهد جديد من العلاقات الثنائية بين البلدين، وهي تحمل الكثير من الأمل لمنطقة نصف الكرة الغربي قاطبة. لكنَّ سانت كيتس ونيفس تأسف لأنَّ الحصار على كوبا قد بقي نافذاً. ويجري فرض غرامات قاسية على مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى مشاركة في معاملات تجارية مع كوبا. وقد فرضت هذه السياسة الانفرادية ضائقة عشوائية على شعب كوبا، وما برحت تؤثر سلباً على طيف واسع من القطاعات في الاقتصاد الكوبي، من الزراعة، والطبابة والتعليم إلى الرياضة، الثقافة، الطاقة، التعدين، السياحة والنقل. وأوجدت أيضاً عوائق أمام التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لكوبا.

ومن الواضح أنه حتى مع التقارب الأخير بين الولايات المتحدة وكوبا، كان لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي عواقب تفوق الوصف على تنمية الاقتصاد الكوبي، على حساب الشعب الكوبي. ومع أنَّ شعب كوبا قد أرغم على أن يكون مُبدعاً لكي يطوِّق التأثير السلبي للحصار، فإنَّ العواقب الاقتصادية كانت حقيقية. فقد جرى تحويل مسار

الحوار. وتؤكد ميانمار دائماً على أنه ينبغي للعلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي أن تنبني على الاحترام المتبادل، وعلى ضرورة حل الخلافات عبر الحوار.

وترحب ميانمار بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخراً الولايات المتحدة وكوبا لتطبيع علاقاتهما الثنائية. كما نرحب بإعادة فتح سفارة كل منهما في واشنطن وهافانا مؤخراً. ونأمل لهذه الجهود أن تُفضي إلى رفع الحصار عن كوبا في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي لن تقتصر فائدته على شعبي البلدين فحسب، بل سيسهم في السلام والازدهار في المنطقة برمّتها أيضاً. ولهذا السبب، صوّتت ميانمار مؤيدة للقرار مجدداً.

**السيد ماك - دونالد (سورينام)** (تكلم بالإنكليزية):  
أودُّ أولاً الترحيب بحضور معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، هنا، صباح هذا اليوم وعصره، وأشكره على بيانه (انظر A/70/PV.40).

تودُّ سورينام في البداية أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلو كلٍّ من جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وإكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/70/PV.40).

أعاد رئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد ديزيريه ديلاانو بوتيرس، لدى مخاطبة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، تأكيد قلق سورينام العميق حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر على كوبا، وطرح هذا السؤال: "كم قراراً آخر يتعين اتخاذه قبل تحقيق العدالة لشعب كوبا؟" (A/66/PV.16، ص ٢٧). وفي الشهر الماضي، قالت وزيرة خارجية بلدي في خطابهما أثناء المناقشة العامة للدورة السبعين:

**السيد تين (ميانمار)** (تكلم بالإنكليزية): يودُّ وفد بلدي أولاً أن ينضم إلى الآخرين في الترحيب بحضور السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، في اجتماع اليوم الهام.

لقد أخذ وفد بلدي الكلمة لكي يشرح موقفه حيال القرار ٥/٧٠، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي تم اتخاذه اليوم بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

إن وفد بلدي يؤيد البيانات التي ألقاها ممثلو كلٍّ من جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وماليزيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/70/PV.40).

لقد صوّتت ميانمار مؤيدة قرار اليوم، لكي تُظهر مجدداً معارضتها القوية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومنذ تقديم هذا النص في الجمعية العامة للمرة الأولى عام ١٩٩٢، أظهرت أعداد متزايدة من الدول الأعضاء دعمها القوي لحكومة كوبا وشعبها وتضامنها معهما، عبر التصويت مؤيدة له. وينضم وفد بلدي أيضاً إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى نهاية الحصار، الذي أدّى إلى خسائر مادية فادحة وأضرار اقتصادية للشعب الكوبي. وميانمار، بصفتها بلداً اجتاز تجارب مماثلة طوال عقود، فإنها تدرك تماماً فداحة الخسارة والمعاناة اللتين تُسببهما الجزاءات للشعب.

وهي في النهاية تأتي بنتائج عكسية، لأنها لا تؤذي سوى الأشخاص الأبرياء في البلدان المعنية.

إن ميانمار، بصفتها عضواً في حركة عدم الانحياز، تتقيد بثبات بموقفها المبدئي المعارض لاستخدام الجزاءات الاقتصادية والتجارية الانفرادية. فالجزاءات مناقضة أيضاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن مبادئ القانون الدولي وحسن

المختلفة مع كوبا. لذا، فإنه من المؤلم أن نلاحظ أنه قد طُلب من الجمعية العامة للمرة الرابعة والعشرين على التوالي أن تنظر في قرار اليوم ٥/٧٠، بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، حتى حين يدين المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة هذا الحصار.

إنَّ المجتمع الدولي يؤكد المطالبة باحترام سيادة القانون وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤيد حكومة جمهورية سورينام الرأي المدروس القائل بأنه ينبغي أن تحظى المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية بالاحترام في جميع الأوقات. ونعتقد أنَّ الوقت قد حان للقيام بالشيء الصحيح. وإننا مقتنعون بأنَّ رفع الحصار سيُفيد الشعب الكوبي كثيراً. وسورينام، التي تضع تلك الحقيقة الأساسية في اعتبارها، قد التزمت بموقفها الطويل الأمد وصوّتت مؤيدة للقرار ٥/٧٠.

**السيدة كاربون (أوروغواي)** (تكلمت بالإسبانية): أود أولاً الترحيب بوجود السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، هنا اليوم. وأوروغواي تؤيد البيانات التي أُلقيت في وقت سابق بالنيابة عن السوق الجنوبية المشتركة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.40).

لقد صوّتت أوروغواي اليوم مؤيدة للقرار ٥/٧٠ للأسباب التالية. إننا نرحب باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة، وهو ما نعتبره خطوة إيجابية نحو بدء فصل جديد في العلاقات بين كلا البلدين. ولكن يبقى للحصار المستمر تأثير اقتصادي وإنساني شديد على الشعب الكوبي. ونحن سعداء لأنَّ كوبا قد أزيلت من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، والتي ما كان ينبغي أن تُدرج في القائمة أصلاً.

”ترحب حكومة بلدي بالخطوات الإيجابية التي اتخذت نحو تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ثمّة صداقة طويلة الأمد بين سورينام والشعب الكوبي، ونحن نرى أن العملية الجارية لتوطيد هذه العلاقات ستساعد على تعزيز السلام، والاستقرار، والوحدة، والتنمية في الأمريكتين. ونتفق مع المجتمع الدولي على أنَّ رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ينبغي أن يكون أولوية قصوى“ (A/70/PV.28، ص ٢١).

إنَّ حصار كوبا وشعبها الصديق، الذي ظل قائماً منذ مطلع ستينات القرن الماضي، قد سبّب وما انفكّ يسبب ضائقة للشعب الكوبي، مقوّضاً جهود كوبا لتحقيق التنمية المستدامة لشعبها. فهو يحرم الشعب الكوبي من الحصول على السلع الأساسية والأدوية الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تؤد المعاملات المالية التي تُجرى بدولارات الولايات المتحدة إلى تخفيف المشاكل. فعلى نقيض ذلك، ألحق الحصار ضرراً اقتصادياً جسيماً بكوبا. ومن غير المقبول أيضاً أن تضطرَّ بلدان ثالثة إلى المعاناة نتيجة حصار انفرادي مفروض على كوبا، في حين تحتفظ بعلاقات طبيعية مع تلك الدولة الجزرية. والتمتّع بالحق في التعليم محوريّ أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة، وأبناء الشعب الكوبي يُحرّمون أيضاً من ذلك الحقّ الأساسي بسبب الرسوم الباهظة المفروضة على نقل الإمدادات التعليمية وشحنها.

لقد صنّفت كوبا نفسها دائماً حليفاً وصديقاً لأشقائنا وشقيقاتها في جنوب الكرة الأرضية. وعلى الرغم من التحديات والقيود القاسية التي يتعين عليها التصدي لها، فقد أثبتت التزامها بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى، فضلاً عن مساعدتها حين تنشأ الأزمات. والكثير من بلداننا، بما يشمل بلدي بالذات، استفادت وما برحت تستفيد من برامج تعاوننا

إنّ جمهورية أوروغواي الشرقية تؤكد الموقف الثابت الذي أعربت عنه في مناسبات عديدة ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأثره على رفاه شعبها. وخلافاً لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان، يشكل الحصار فعلياً عقاباً جماعياً للشعب الكوبي، وذلك بإلحاق ضرر بالغ باقتصاد البلد والحدّ من تنميته وتأخيرها. ولهذا السبب، فإنّ أوروغواي، كما في السنوات السابقة، قد صوّتت في هذه السنة مؤيدة للقرار المقدم من كوبا على أساس أنّ الحصار يتنافى مع سيادة القانون على الصعيد الدولي ومع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم التدخل والتسوية السلمية للتزاعلات والسيادة القضائية للدول.

وأوروغواي، من حيث المبدأ، ترفض ولا تعترف في تشريعها الوطني بتطبيق القوانين الداخلية لدولة ما خارج حدودها الإقليمية. وفي هذا الصدد، ندين فرض الولايات المتحدة الأمريكية تدابير قسرية انفرادية على كوبا، تمثّل شكلاً من القمع وعقبة أمام الحوار والتقارب الأساسي الذي تجدد بين الأطراف مؤخراً.

ونحن أيضاً نرى أن هذه الحالة تتعارض مع المعايير المنظمة للتجارة الدولية والملزّمة للأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وإذ تصوت مؤيدة للقرار ٥/٧٠ اليوم، تكرر أوروغواي مجدداً التزامها بتعددية الأطراف بوصفها أداة مشروعة لتسوية المنازعات بين الدول، ووسيلة فعالة لتشجيع التعاون الدولي وصورن حقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.